الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

# الرؤيـــــة التكامليـة للقطـاع الصناعـــي في لبنـــان

# " لبنـــان الصناعـــة 2025"

# " صنـاعة السّيادة"

## تقييم السنة الثالثة

## 2018/6/2 - 2017/6/2

إعداد الإعلامية: رولا ليـلو

# " صناعة تبتكر وتنافس
# القوة لدعم الاقتصاد والمنعة لحفظ السيادة"

**مقدمة:**

في السنة الثالثة على إطلاق وزارة الصناعة " الرؤية التكاملية لتنمية القطاع الصناعي في لبنان / لبنان الصناعة 2025" في احتفال اليوم الوطني للصناعة اللبنانية في الثاني من حزيران 2015 وتحسسها الاستباقي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي خلّفها إهمال دعم القطاعات الانتاجية من صناعة وزراعة بشكل أضرّ طويلا بمفاهيم استقرار الأمن السيادي تحت ستار تحرير التجارة وفتح الأسواق واستجابة لهوية غالت في التحرر فساكنت الفوضى واللامسؤولية الى حدود التدمير الذاتي والانتحار،

تستمر وزارة الصناعة بصفتها الراعية والموجهة والداعمة والمنظمة للقطاع الصناعي اللبناني والمرجعية ذات الصلاحية الحصرية في كل ما يتعلق بهذا القطاع في إبتكار الحلول وتوجيه السياسات وتفعيلها وتدسيم الخطط الوطنية وتدعيمها بمقترحات عملانية قابلة للتطبيق أرست ركائزها أهداف رؤيتها وما استتبعها من تخطيط استراتيجي وخطط تشغيلية سنوية يمكن رصد إنجازاتها المحققة والاطلاع على الآتي من مشاريعها.

وقد يبدو للمراقب الموضوعي أن محاولات الانقاذ شبه مستحيلة في بلد صرّح رئيسه رسميا كما العديد من المسؤولين والخبراء والمراقبين الاقتصاديين المحليين والدوليين وعلى رأسهم مسؤولي صندوق النقد الدولي أنه مهدد بالافلاس ويتخبط في أزمة تنذر بانهيار مالي واقتصادي في ظل استمرار تدني نسبة النمو التي لن تتجاوز هذه السنة وفق الخبراء نسبة 2% وتنامي العجز التجاري وتخطي الدين العام 80 مليار دولار في العام 2018 أي بما نسبته 150% من حجم الناتج المحلي وينتظر أن يصل في نهايته الى حدود 92 مليارا ما لم تتخذ القرارات السياسية الملائمة والمسؤولة لإنعاش الاقتصاد وضبط المالية العامة ومكافحة الفساد.

وتلقي هذه التحديات بآثارها السلبية على المجتمع اللبناني بزيادة معدل الفقر فيه واستفحال البطالة الى ما تفوق نسبته 36% بين الشباب وهجرتهم المتفاقمة لا سيما الكفاءات منهم بما نسبته 50% منها. وتشير أحدث دراسة موثوقة وضعتها إدارة الاحصاء المركزي بمساعدة تقنية من البنك الدولي بين العامين 2011 و2012 إلى أن 27 بالمئة من السكان مابين 2011و2012 كانوا في عداد الفقراء ما يعني أن حوالي مليون شخص لديهم مستوى استهلاك أدنى من خط الفقر وبات الوضع أسوأ حاليا بما ينذر بعواقب وخيمة على الاستقرار الاجتماعي.

في المقابل تشكل مقاربات الدعم في المؤتمرات الدولية التي نتفاخر في ما بيننا بقدرتنا على اجتذابها تحديا إضافيا في غياب السياسات الرشيدة لإدارة المال العام، وتنحصر نتيجة هذا الدعم بإنعاش الاستدانة وإطالة عمر الأزمة. ولا يزال بعض اللبنانيين يتساءل عن أسباب عدم الانهيار السياسي والامني والاقتصادي رغم عصف الازمات في المنطقة ويغالي البعض ويتحدث بخفّة عن أعجوبة الاقتصاد اللبناني الممسوك لأجل غير منظور وغاية معروفة وهي استيعاب تداعيات النزوح السوري المتصاعدة لا سيما الامنية منها ومنع تمدده دوليا، وبخاصة أوروبيا، ما أمكن. لتتكدس الأموال الممنوحة في ظل غضّ الصناديق الدولية نظرها عن عدم قدرة لبنان على حسن إدارتها، كسواها، ديونا إضافية لن يستفيد لبنان منها فعليا ولا اللبنانيون طبعا.

وفي وضع محاولة إنعاش الواقع الحالي والانتظار المأزوم لانفجاره، خطة اقتصادية وطنية تحاول وضعها شركة دولية تتضمن مختلف الطروحات والاقتراحات التي رفعتها الادارات والهيئات المعنية بعملية النهوض الاقتصادي ومن بينها ما أسهمت فيه وزارة الصناعة تحديدا انطلاقا من واقعية أهداف رؤيتها العشرية التي حققت ومنذ 3 سنوات في إطارها الكثير من الانجازات وألهمت من يريد العمل من المسؤولين لغة وثقافة التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج، وبعد سكرة التحرير الفوضوي، إنجاز طال انتظاره تحققه الصناعة وراعيتها وزارة الصناعة باعتراف الدولة ككل بالفعل لا بالقول بأهمية القطاعات الانتاجية وإن متأخرة أو لداعي الخوف من الانهيار التام. صحوة نأمل أن تترجم تفعيلا لدور الوزارة التي لا تزال موازنتها الاصغر مع نسبة 0.3% من الموازنة العامة للدولة ودعما لتحقيق رؤيتها وتنمية القطاع الصناعي،

واستنادا الى مهام وزارة الصناعة المحددة قانونا،

وعملا بالشفافية المسؤولة بعرض الإنجازات المحققة تنفيذا للرؤية،

وبالمسؤولية الواعية، نضع بتصرف الجميع تقييم الانجازات المحققة في السنة الثالثة من رؤيتنا التكاملية " لبنان الصناعة 2025" آملين تضافر الجهود لدعم القطاع الصناعي وسائر القطاعات الانتاجية وتنامي الشعور الوطني لأهمية رفد الصناعة سبيلا وحيدا للنهوض من التعثر الى التنمية. ورسالتنا هذه السنة الى المجتمع الصناعي والراغبين في الاستثمار في القطاع أن يجانبوا الصناعات التقليدية ويتوجهوا أكثر فأكثر نحو الصناعات الحديثة المبنية على الابداع والابتكار سبيلا للتميز وتعزيز القدرة التنافسية معتمدين مبادئ الخلطة السحرية لاستمرارية الصناعة في لبنان والتي سبق وأعلنتها رؤية الوزارة ونستمر في التوجيه على ضوئها في كل مناسباتنا ولقاءاتنا ودوراتنا التدريبية بضرورة اعتماد الابتكار والتكامل بالانتاج والتخصصية وتقسيم العمل والتوجه نحو صناعات القيمة المضافة.

ولكم من الوزارة الالتزام دائما بقضاياكم والحماس للانجاز، والوعد بإنجاز المناطق الصناعية الجديدة وتنظيم المناطق القائمة أساس تخفيض أكلاف الانتاج.

ونستهل تقييمنا بلمحة موجزة عن تقدم العمل على المستوى الاستراتيجي ونتناول تفصيلا الانجازات المحققة وفقا للأهداف العملانية السبع المحددة.

## أولاً : الأهداف الإستراتيجية :

تابعت وزارة الصناعة بديناميتها التطويرية الأنشطة المعلنة في تقييمي السنتين الأولى والثانية لانجازات رؤيتها التكاملية مسجلة تقدما ملحوظا في تحقيق الاهداف العملانية مع رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الى 26% والاستهلاك من الصناعة المحلية الى ما يقارب 36%.

أطلقت وزارة الصناعة في هذه الفترة عددا من المبادرات والدراسات كما يلي:

- ايداع معهد البحوث الصناعية نسخة عن اقتراح وزارة الصناعة لخفض العجز في الميزان التجاري اللبناني مبنياً على دراسة تحليلية للتبادل التجاري بين لبنان وتركيا والذي يقضي بوضع مواصفات قاسية على عدد من السلع المستوردة الامر الذي سيؤدي الى خفض الإستيراد (كتاب رقم 12-1/و بتاريخ 2018/1/22).
- إيداع الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الكتاب رقم 317 – 38/ص تاريخ 2018/1/23 الرؤية التكاملية للقطاع الصناعة (لبنان الصناعة – 2015)، خطتها التنفيذية الأستراتيجية (2016-2020) وخطتها التشغيلية للسنة الأولى (2016-2017)

وللسنة الثانية (2018) ومشروعها عن السياسة الإقتصادية الشاملة (لبنان إقتصاد لتنمية مستدامة 2025).

- تحضير أكثر من اربعين دراسة وبحث إضافة الى عدة مشاريع موجزة للتنفيذ في مختلف المواضيع تضعها وزارة الصناعة بتصرف المعنيين والباحثين في الشأن الاقتصادي بوصفها القانوني والمرجعي الموثوق لتبيان واقع القطاع الصناعي بالمعلومات والأرقام. سيتم الاعلان عن الدراسات في مؤتمر صحفي قريبا.

**ثانيا: الأهداف العملانية:**

**الهدف الأول : توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج وخفض الإستيراد:**

**1- تنظيم عمل المؤسسات الصناعية عبر حثها على قوننة أوضاعها خلال الفترة الممتدة من 2017/6/2 الى 2018/6/2 :**

بلغ عدد قرارات التراخيص الصناعية في العام 2017 ال 652 ترخيصا، بانخفاض طفيف عن العام 2016 حيث بلغ عددها 666 ترخيصا. أما بالنسبة إلى توزيع قرارات التراخيص الصناعية بحسب النشاط الصناعي فقد كان نصيب الصناعات الغذائية هو الأكبر في العام 2017 ( 33,6%) مع 201 مصنعا مقابل 203 في 2016، تليها مباشرة الصناعات الكيماوية وصناعيو مواد البناء بنسبة 10,4%. كما أصدرت المديرية العامة لوزارة الصناعة 2245 شهادة وإفادة صناعية، إضافة إلى 18868 شهادة منشأ وفاتورة سلع مصدرة و 915 إجازة استيراد.

2- **تحسين نوعية المنتجات اللبنانية وجودتها**

- مراسلة وزارة البيئة لتفعيل الكشوفات المشتركة لمندوبي لجان الترخيص لكسب الوقت وخلق نموذج موحد أكثر فعالية ومهنية تجاه الإدارة والمؤسسات مع الإلتزام بالنصوص القانونية.[1]
- التنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة بما يتعلق بتنظيم إستيراد وتداول زيوت النخيل وكافة الزيوت النباتية المهدرجة.
- صدور قرار عن وزير الصناعة رقم 1/119 تاريخ 2017/9/15 بمنع استخدام مواد ملونة غير مسموحة في صناعة مخللات اللفت.
- التنسيق دائم ومتصاعد بين الوزارة ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومعهد البحوث الصناعية في مختلف مجالات المواصفات والمطابقة والفحوصات والأبحاث والتطوير.
- متابعة بلاغي نظام الاخطار السريع Rapid Alex System عن وجود مادة ال Dimethoate الممنوع إستعمالها في الليمون المصدر من لبنان مع وزارة الزراعة، وتخطي منتجات إحدى الشركات المستوى المسموح به من مادة ال Aflatoxins في المكسرات المصدرة الى السويد، وإبلاغ مصنع أخر التقيد بالحدود المسموح بها بالنسبة للمادة الملونة E133 في كرات الشوكولا الزرقاء.

[1] كتاب وزير الصناعة رقم 2961-223/ص تاريخ 2017/10/2

## 3- مواكبة التطور:

استمرت الوزارة بتعزيز كفاءة العاملين فيها بالمبادرة إلى إشراكهم في 62 نشاط علمي متخصص بمعدل نشاط أو اثنين اسبوعيا خلال سنة، الى الدورات التدريبية عن بعد وفقا لبرنامج التدريب المقرر من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

## 4- حماية الصناعة الوطنية ودعمها:

- متابعة موضوع عوائق التصدير بين لبنان وسوريا لدى وزارة الاقتصاد والتجارة السورية والمجلس الأعلى السوري اللبناني.
- متابعة طلب شركة إعادة النظر في تصنيف منتوج القشطة.
- إقرار إلزام المصانع التي تستخدم المراجل البخارية في إنتاجها إبلاغ معهد البحوث الصناعية بذلك والحصول على موافقته لتشغيلها وشهادة سلامة عامة سنويا واخضاع جميع العاملين الفنيين لدورات تأهيلية في المعهد.[2]
- متابعة عدد من الملفات مع وزارة الزراعة منها تعزيز الصادرات الى سوريا من البطاطا اللبنانية المصنعة، حاجة شركة لاستيراد زيتون محشي فليفلة لزوم صناعتها، إفادة قطع واحشاء مجمدة من حبش من الإعفاء الصناعي (322) عند الإستيراد لإستعمالها حصرا في الإنتاج، شكاوى بعض مصنعي الصابون من قلة المواد الاولية ( زيت الزيتون) .
- التنسيق مع وزارة المالية وإيداعها مشروع قانون يرمي إلى تعديل المادة 17 من قانون الضريبة على القيمة المضافة لدعم القطاع الصناعي باعفاء مستلزمات الانتاج من الضريبة وطلب اتخاذ الاجراءات المناسبة لتعديل القانون[3].
- المتابعة مع المجلس الأعلى للجمارك بخصوص مراجعة التقييم الجمركي غير المنطقي في إستيراد قطع الغيار للإستعمال الصناعي عبر شركات البريد السريع، شكوى شركة من تلاعب المستوردين بقيمة الفاتورة من منتج العلب الفارغة المخصصة لتعبئة الكونسروة وتوابعها واللحوم المحضرة وتوابعها وعلب المواد الناشفة كالمكسرات والبن والحليب.
- مراسلة المديرية العامة للجمارك بخصوص شكوى مربي الدواجن ومصنعي مشتقاتها من المنافسة غير المشروعة لمنتجات مستوردة من بعض الدول العربية وليست انتاجا عربيا ولكنها تعطى شهادات منشأ عربي و طلب تسهيل إدخال التجهيزات والآلات اللازمة لشركتين وإعفاؤهما من الرسوم الجمركية.
- إيداع معهد البحوث الصناعية كتاب شركة يتضمن طلبها تسهيل إخراج بضاعة لزوم صناعتها( كتاب رقم 1676-1532/و تاريخ 2018/5/17).
- مراسلة محافظ مدينة بيروت بموجب الكتاب رقم 155 – 120/و تاريخ 2018/1/22 بخصوص شكوى شركة نتيجة تكسير المدخل الوحيد النافذ الى منطقة الكرنتينا من ناحية بيروت.
- إيداع نقابة مصانع الأدوية في لبنان مُذكرة سفارة جمهورية العراق في بيروت بخصوص إجراءات وزارة الصحة والبيئة العراقية في ما يتعلق بتسجيل الشركات والمُستحضرات.
- إيداع وزارة الزراعة طلب تجمع رجال وسيدات الأعمال اللبناني الصيني - LCBA - إدراج طبق "أرجل الدجاج" المُنْتَج في لبنان، على لائحة الدّول المُصدّرة لهذا المُنتج الى الصين والذي يُعْتبر من الأطباق التقليدية والرائجة في الصين.

[2] قرار وزير الصناعة رقم 1/118 تاريخ 2017/9/15

[3] ( كتاب رقم 1817-231/ص تاريخ 2018/5/28).

➢ صدور القرارات التالية عن وزير الصناعة:

- رقم 6779/ت تاريخ 2017/12/18 (الشروط والمواصفات الفنية لتجهيز محطات تكرير وتعبئة المياه) – تم نشره في الجريدة الرسمة عدد 1 تاريخ 2018/1/4.
- رقم 1/2 تاريخ 2018/1/4 قضى بتعديل القرار رقم 1/25 تاريخ 2015/2/25 وتأجيل عملية فرض إجازة مسبقة على إستيراد البطاطا التشيبس المصنعة أو نصف المصنعة بحيث يبدأ مفعول نفاذه في 2018/7/2 – تم نشره في الجريدة الرسمية عدد تاريخ 2018/1/11.
- رقم 1/3 تاريخ 2018/1/4 قضى بتعديل القرار رقم 1/33 تاريخ 2015/3/27 وتأجيل عملية فرض إجازة مسبقة على إستيراد القضبان والأشكال الخاصة "بروفيليه" من ألمنيوم إعتباراً من 208/7/2 – تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 2 ت صدور قرار عن وزير الصناعة رقمه 1/69 تاريخ 2018/5/31 ومضمونه إخضاع منتجات المعكرونة والشعيرية المعبأة والمستوردة من الخارج للفحوصات المخبرية).
- رقم 6323 تاريخ 2017/5/3 و رقم 6450 تاريخ 2017/7/7 لتنبيه 261 مصنع مرخص في البقاع لوقف تلوث نهر الليطاني.
- رقم 6324 تاريخ 2017/5/3 و رقم 6573 تاريخ 2017/9/18 لطلب تسوية أوضاع 117 مصنع غير مرخص.
- القرارات من 6744 الى 6761 تاريخ 2018/12/7 إقفال 27 مصنع ملوث في الليطاني.

➢ صدر المرسوم رقم 2503 تاريخ 2018/3/9 (إصدار قاعدة فنية تتعلق بقوارير مادة غاز المسيل المصنعة من المواد المركبة ومن المعادن وتجهيزاتها وإعطاؤها صفة الإلزام القانوني) – بني على إقتراح مشترك من جانب وزيري الطاقة والمياه والصناعة وقد تم نشره في الجريدة الرسمية ملحق عدد 12 تاريخ 2018/3/22.

## 5- تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية جديدة:

➢ متابعة تنفيذ مشروع إنشاء 3 مناطق صناعية حديثة ومتطورة مصنفة ومنظمة مؤهلة بالبنى التحتية وشبكات الاتصالات والكهرباء والمياه والطرق والصرف الصحي بما يتلاءم مع المواصفات العالمية والشروط البيئية والصحية، في ملكيات عامة مملوكة من بلديات ليست للبيع كمرحلة أولى من مشروع أكبر وأشمل يقوم على إقامة مناطق صناعية تمتد على طول الحدود اللبنانية من الشمال إلى الجنوب مروراً بالبقاع والمناطق الأخرى، مرتبطة ببعضها وبالمرافئ بشبكة سكك حديد وأنابيب الغاز الطبيعي، تقديرات الوزارة عند إنجاز المناطق الثلاث الأولى تأمين أكثر من 30 الف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في أكثر من 400 مصنع صغير ومتوسط الحجم على الاقل. بما سيساهم في تطوير الانتاج الصناعي وخفض أكلافه وتسهيل حركيته، ووقف النزوح من الريف داخلياً والحدّ من الهجرة إلى الخارج، وصولاً إلى تحقيق تنمية مستدامة تجمع القطاعين العام والخاص وبلديات وأوقاف وصناعيين ومطوّرين تحت إشراف وزارة الصناعة وفق قانون إحداثها.

- سينفذ المشروع الذي أطلق من السراي الحكومي بتاريخ 2016/1/26 لإنماء القطاع الصناعي في المناطق الثلاث التالية :

  - تربل/ قوسايا (البقاع) على مساحة مليون و800 الف م2.
  - بعلبك (البقاع) على مساحة 400 الف م2 تقريبا.
  - القاع ( البقاع)التي حلت محل الجليلية (الشوف) بعد تعذر السير بالمشروع فيها وعلى مساحة 1,8 مليون متر مربع.

تم اجراء دراسات الجدوى ووضع خطة رئيسية (Master Plan) للمناطق المقترحة. كما تم إنجاز الدراسات بتمويل من إيطاليا، وقد تم تحضير مناطق أخرى بالتفاهم مع البلديات في جزين والزرارية في الجنوب والمتين في جبل لبنان وبصرما في الشمال ويجري مهندسو الوزارة الدراسات الأولية اللازمة لتقرير ما يصلح اعتماده والاستكمال مع الجهات المانحة لاحقا.

وقد تابع فريق عمل الوزارة بالتعاون مع اليونيدو العمل على التحضيرات اللازمة لانجاز المراحل الاولية في المشروع وقد تم استقبال وفود من البنك الأوروبي للإستثمار (EIB) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والاجتماع مع المديرة الجديدة لمكتب التعاون في لبنان وهي الجهات الثلاث الممولة لمشروع إنشاء المناطق الصناعية المستهدفة.

وقد سبق للوزارة أن أودعت المشروع مقام مجلس الوزراء بكتابها 571-65/ص تاريخ 2018/2/15 ووزارة المالية بتاريخ 2018/3/19 مع سبل تمويله للموافقة واستكمال الإجراءات لتنفيذه.

وقد كلف مجلس الوزراء بقراره رقم 75 تاريخ 2018/4/4 مجلس الانماء والاعمار بتنفيذ المشروع بعد توقيعه مع الجهات المانحة.

- أبدت السفارة الهولندية بتاريخ 2017/6/20 استعدادها لتمويل إعداد دراسة لإنشاء منطقة صناعية في بلدة المتين/المتن الأعلى وأودعت وزارة الصناعة TOR (Term Of Reference) المتعلقة بالشروط الواجب وضعها في المرحلة الأولية لتنفيذ المشروع، وقد تم تنقيح المسودة لجهة إضافة بعض التعديلات من جانب الوزارة، وعرض الموضوع على الجهة الهولندية للموافقة على النسخة النهائية. كما أبدى الجانب الهولندي استعداده لتمويل جزء كبير من مشروع بناء البنية التحتية الحديثة فيه.
- صدور مراسيم تتعلق بتصديق تعديل قسم من المنطقة الصناعية في المكلس- منطقة الدكوانة العقارية (قضاء المتن)، والمنطقة الصناعية في نهر ابراهيم – جبيل.
- توقيع إتفاق تعاون صناعي مع بلدية الدكوانة وجامعة ال ALBA بتاريخ 2018/2/19، يرمي الى"تحسين الواقع الصناعي والبنى التحتية وتوسيع المعامل من الداخل والخارج".
- متابعة تنفيذ مشاريع قائمة مع كلّ من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( يونيدو) ومع حكومة اليابان بقيمة مليون دولار دعم الصناعات الخشبية والمفروشات في الشمال ومع الإتحاد الأوروبي للصناعات الإبداعية ومع الحكومة الايطالية للصناعات الغذائية.
- إنجاز وضع مشاريع اولية تتناول تأهيل مناطق صناعية قائمة وتأمين السلامة العامة فيها وعقد جلسات متتابعة مع ممثلي البنك الدولي للتعاون في مجالات مختلفة ومنها تحديدا تمويل اقامة مناطق صناعية جديدة وتأهيل مناطق قائمة ومسح صناعي شامل والتواصل مستمر.
- مشروع جديد لتشجيع الحرفيين بتمويل من الحكومة النمساوية بقيمة 350 الف يورو لمساعدة حرفيي جزين ودعم المرأة في صناعة طرق الفضة في بعلبك وصناعة الصابون في الشمال والجنوب.

- **الهدف الثاني : زيادة الصادرات الصناعية :**

**1- تفعيل التعاون مع البعثات في الخارج والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية:**

- ترؤس وفد لزيارة العاصمة السورية بين 16و2017/8/18 والمشاركة في إفتتاح معرض دمشق الدولي. تابع موضوع إعداد الجانب اللبناني مذكرة بالسلع اللبنانية الممكن تصديرها الى سوريا تكون حاجة للإستهلاك ولا تؤدي الى منافسة الإنتاج المحلي السوري.
- تنظيم ورشة عمل بتاريخ 2017/9/20 بالتعاون مع معهد البحوث الصناعية والمجلس الوطني للتجارة السويدي في المعهد عن إمكانيات التصدير الى السويد. استكملت بزيارة الى مصانع منتجات غذائية ومشروبات للإطلاع على مستوى الإنتاج اللبناني وجودته.

أ- الإتحاد الأوروبي:

- تفعيل التواصل لتسهيل التبادل التجاري والحصول على الدعم المالي والتقني في مجالات متعددة ذات علاقة بالقطاع الصناعي. وابداء الرأي بشأن بعض بنود الاتفاقية الاقليمية الاورومتوسطية حول قواعد المنشأ الاورومتوسطية.
- متابعة موضوع تنفيذ خطة العمل مع الإتحاد الأوروبي الخاصة بتحفيز التجارة والإستثمار، ومراجعة التقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق بين لبنان والإتحاد الأوروبي وإبداء الملاحظات حوله مع تضمينه للخطوات اللاحقة.
- مراجعة مشروع الإعلان الوزاري لإجتماع وزراء التجارة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، بالإضافة إلى خطة العمل القطاعية الخاصة بالتعاون الأورو- متوسطي، ووضع الملاحظات حولهما بالتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة.
- متابعة العمل مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمفوضية الأوروبية في بروكسل حول تقييم الإصلاحات الرئيسية في بيئة الأعمال التي تم تقريرها في لبنان منذ العام 2014 وفق ما عرض من إقتراحات ضمن مؤشر سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقياSME Policy Index .
- متابعة العمل على تقييم قانون الأعمال الصغيرة(SBA) الذي أطلقته المؤسسة الأوروبية للتدريب (European Training Foundation-ETF )، ممثلةً المفوضية الأوروبية في بروكسل، وذلك لمنطقة جنوب المتوسط، والمتابعة مع الوزارات والمؤسسات المعنية.
- متابعة ملف اللجنة الفرعية بين لبنان والإتحاد الأوروبي حول التجارة والصناعة والخدمات والتواصل مع الجهات المعنية حول موضوع الـ SPS وTBT والمشاكل التي يواجهها لبنان لدى التصدير بالتعاون مع وزارة الخارجية.
- متابعة ملف تطور القطاع الخاص PSD مع المفوضية الأوروبية في بيروت في ما يتعلق بقطاع المفروشات.

ب- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

- إيداع إتحاد الغرف وجمعية الصناعيين البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن ندوة "الوقود الحيوي مصدر بديل للطاقة" التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالتعاون مع وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.
- إيداع وزارة الخارجية والمغتربين كتابي المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (رقم 65 تاريخ 2017/1/17 ورقم 1677 تاريخ 2018/12/20) حول طلب تسديد مساهمة لبنان في موازنة المنظمة لعام 2018، ونسخة عن كتاب المنظمة المتعلق بمعالجة المتأخرات المعترض

عليها (مرجع رقم 1420 تاريخ 2017/11/8) الذي يتضمن دعوة لبنان الى توقيع إتفاقية معالجة هذه المتأخرات.

ج- الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية:

- عقد دورة تدريبية حول آليات مكافحة الإغراق والدعم والوقاية من التزايد في الواردات في الفترة الواقعة بين 25-2017/9/27 في أوتيل Smallville.
- متابعة التنسيق للمؤتمر الدولي للتكنولوجيا الأمنية IEST تحت عنوان: "تكنولوجيا مكافحة الإرهاب" المزمع عقده بين 16 و18 تشرين الاول من العام الجاري في عمان – الأردن.
- كتاب وزير الصناعة رقم 721 – 78/ص تاريخ 2018/2/27 الموجه الى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء لإعلامها بتصرفات الأمين العام للإتحاد غير القانونية وغير المسؤولة التي لم تسمح للإتحاد بالانطلاق وفقاً للأصول، كغياب الدعوة إلى جمعيات عمومية وإجتماعات للجنة التأسيسية لإدارة الاتحاد ولا انتسابات ولا عمل جدي وإلزام الإتحاد بأنشطة مربكة وغير مدروسة.
- كتاب مدير عام الصناعة رقم 720 – 77/ص تاريخ 2018/2/27 الموجه الى رئيس الإتحاد لإعلامه بتصرفات الأمين العام وضرورة إجتماع اللجنة التأسيسية لاتخاذ قرار بإزاحته وتعيين بديل لمصلحة الإتحاد وأعضائه.
- وقد صدر عن مجلس إدارة الاتحاد قرار عزل الأمين العام أبلغ الجهات اللبنانية المعنية.

د- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):

- إطلاق مرحلة تنفيذ مشروع دعم صغار الصناعيين والحرفيين المموّل من الحكومة النمساوية بمبلغ ثلاثمئة وخمسين ألف يورو وقد تم تحديد القطاعات الحرفية التي سيتم دعمها تقنيا مع القيام بزيارات ميدانية لتحديد الأولويات. وقد تم إختيار صناعة الصابون في طرابلس وصيدا، وصناعة أدوات المائدة في جزين وطرق الفضة في بعلبك، لمساعدة هذه الصناعات بتقديم آلات وتصاميم جديدة.
- تمت الموافقة على تمويل مشروع CELEP 4، وقد بدأت التحضيرات الإدارية بهدف البدء بمرحلة التنفيذ واختيار القطاعات المستهدفة. وانطلق مشروع **"دعم وتطوير سلاسل القيمة في القطاع الغذائي"** بميزانية 500 ألف يورو لتقديم الدعم التقني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعي العسل (79 تعاونية في كل لبنان تم تقييم وضع 11 تعاونية كبيرة منها و10 صغرى). الألبان والأجبان ( تم استهداف 197 مصنعا تقدم 28 منها باستمارات لطلب الدعم واختيار 13 منها) وتنظيم ورشة عمل في مصنع **(أيلول 2018)**برعاية وحضور مدير عام وزارة الصناعة جمعت المستفيدين ال13 الذين تم اختيارهم بالإضافة إلى طهاة وخبراء في المجال.
- الموافقة على تمويل المرحلة الثانية لمشروع إنشاء مدن صناعية جديدة، بعد ان تمت الدراسات الأولية لبعلبك وتربل – قوسايا، والبدء بدراسة منطقة صناعية في القاع ضمن المشروع.
- استكمال تنفيذ مشروع ممول من الحكومة اليابانية بالتعاون مع اليونيدو بعنوان: "خلق سبل عيش مستدامة للمجتمعات المتضررة من تدفق اللاجئين السوريين في شمال لبنان من خلال تحسين فرص العمل في مجال صناعة الأثاث" وتحديد المستفيدين والآلات التي ستقدم لمصانعهم ضمن المشروع، واستكمال تنفيذ دورات تدريبية حول صناعة المفروشات في معهد زغرتا المهني والقيام بدورتين تدريبيتين بحضور موظفين من وزارة الصناعة وصناعيين حول سلامة العمل في المصنع وتحسين طرق العمل المستمر KAIZEN.

- مشاركة وفد من وزارة الصناعة برئاسة معالي الوزير، في المؤتمر السنوي العام السابع عشر لليونيدو في فيينا من 27 الى 2017/11/29، حيث تم الإجتماع مع مدير عام اليونيدو والمدراء التنفيذيين وتم الإتفاق على خطة العمل للمرحلة المقبلة.

**2- <u>التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث عن أسواق خارجية جديدة باستمرار:</u>**

- إبلاغ جمعية الصناعيين اللبنانيين، معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية[4] كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة بخصوص موعد الإجتماع الأول للجنة المشتركة اللبنانية - الهنغارية والمُرفق بورقة عمل تتضمن ما يمكن إدراجه من مواضيع على جدول أعمال إجتماع اللجنة المُشار إليه أعلاه، لإفادتنا بما يرون ضرورة مناقشته في هذا الموضوع وفقا للإختصاص في المجال الصناعي في هذا الإجتماع.
- إبلاغ معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية[5] كتاب المجلس الاعلى اللبناني السوري رقم 2017/533 بشأن إجتماع لجنة المتابعة الصناعية اللبنانية - السورية المشتركة المرفق بمشروع جدول أعمال الإجتماع المُقترح، وطلب ملاحظاتهما حول تفعيل عمل اللجنة الصناعية المشتركة.
وإبلاغ المجلس الاعلى[6] كتاب معهد البحوث الصناعية الذي يُشير الى ان البنود المُقترحة على جدول الأعمال المتعلقة بإتفاقية الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة تُعْتبر نافذة ويوجد – أيضاً - إتفاق تنفيذي خاص بها، مرفقا بكتاب جمعية الصناعيين اللبنانيين الذي تطرح فيه المعوقات التي تعترضها عند التصدير الى سوريا.
- تذكير مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية[7] بأنه سبق لوزارة الصناعة ان اودعتها كتاب وزارة الخارجية والمغتربين الذي تتبنى بموجبه مشروع مذكرة التعاون مع هيئة المواصفات السويسرية (SNV) The Swiss Association for المتعلقة بالمواصفات والقواعد الفنية ومنح الشهادات المقترحة من قِبل المؤسسة، وترى بأنها تندرج في الإطار العام ولا تتضمن تفاصيل فنية.
- إيداع جمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية[8] كتاب وزارة الخارجية والمغتربين الذي تُفيدنا بموجبه أن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تطلب من لبنان التصديق على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، حيث انها ما زالت بحاجة الى ثلاث تصديقات على النظام.
- إرسال لائحة بالصادرات اللبنانية الى هولندا حسب ارقام سنة 2016 ونسخة عن الرؤية التكاملية للوزارة والخطة الإستراتيجية عبر البريد الإلكتروني الى القائم بالأعمال في سفارة لبنان في هولندا بهدف العمل على تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية وتعزيز الصادرات الصناعية اللبنانية الى هولندا.

- **<u>بروتوكول التعاون الصناعي بين لبنان ومصر:</u>**

- متابعة حيثيات بدء تنفيد البروتوكول بعد استكمال لبنان الإجراءات القانونية وإيداع الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء مشروع مرسوم إبرام بروتوكول التعاون[9].

[4] - رقم: 1875-1813/و تاريخ 2017/7/1
[5] - كتاب رقم: 2279- 2244/و تاريخ 2017/8/2
[6] - كتاب رقم: 2279- 2244/و + و2259-159/ص تاريخ 2017/8/14
[7] - كتاب رقم: 3010-2793/و تاريخ 2017/8/11
8 - كتاب رقم: 2415 – 2345/و تاريخ 2017/8/14

- إفادة جمعية الصناعيين اللبنانيين، نقابة أصحاب الصناعات الحرفية وإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة10 بإبرام مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 2017/3/23 في القاهرة بين لبنان ومصر في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (المرسوم رقم 2234 تاريخ 2018/1/26).

- **التعاون اللبناني – الروسي:**

- إفادة وزارة الاقتصاد والتجارة بعرض وزارة الصناعة إمكانية التوقيع على مشروع مذكرة تفاهم على الجانب الروسي تُساهم في تعزيز التعاون ومراسلة جمعية الصناعيين اللبنانيين11 بهذا الشأن لإطلاعها على لوائح السلع التي يعتبرها الجانب الروسي قابلة للتبادل بين البلدين. وإيداع وزارة الخارجية والجهات المعنية نسخة منها ومتابعة الاجراءات كافة للتوقيع ووضعها حيز التنفيذ وفقا للأصول. واستطلاع راي جمعية الصناعيين اللبنانيين بخصوص تنفيذ مذكرة التفاهم والتعاون اضافة الى قائمة بأسماء الشركات الروسية الراغبة في العمل في السوق اللبنانية وبمجالات التعاون المحتملة بين الطرفين، وإفادة وزارة الخارجية والمغتربين بوجوب توفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات قبل الدخول في مشاريع مشتركة، كتكثيف التعاون بين البلدين في مجال تصميم و تنفيذ المناطق والمدن الصناعية وتزويدها بالبنى التحتية اللازمة لها للإستثمار فيها، وفي الخبرات في مجال التنمية القطاعية للصناعة.
- بتاريخ 2018/5/15، تم إيداع وزارة الاقتصاد والتجارة مشروع برنامج تنفيذي لمذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الصناعة اللبنانية ووزارة الصناعة والتجارة الروسية بعد موافقة وزارتي الخارجية والمغتربين والعدل على النموذج المعتمد من وزارة الصناعة ( كتاب رقم 840-1197/و تاريخ 2018/5/22).

- **البروتوكول التنفيذي بين لبنان وإيران:**

- مجلس الوزراء على "البروتوكول التنفيذي" لمذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 2012/5/3 بين وزارة الصناعة في الجمهورية اللبنانية ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة في الجمهورية الاسلامية الايرانية والمتضمنة إستكمال كل الإجراءات القانونية المطلوبة وإمكان لبنان بدء العمل بـ "البروتوكول التنفيذي".
- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين بخصوص مذكرة السفارة الإيرانية12 لتنفيذ البند 13 من الإتفاق الذي تم خلال الدورة السابعة لإجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الإقتصادي مع إيران والمُتعلق بدعم المدن الصناعية وتبادل الخبرات.

- **إتفاقية تجارة تفضيلية بين لبنان وجنوب افريقيا:**

ايداع مؤسسة ليبنور، جمعية الصناعيين ومعهد البحوث الصناعية مشروع إتفاقية التجارة التفضيلية بين لبنان وجنوب أفريقيا. ومراسلة وزارة الإقتصاد والتجارة بشأن المشروع وإيداعها كتاب معهد البحوث الصناعية المتضمن إستعداده للتعاون في مجال الإعتراف

10- الكتاب رقم 459 – 406/و تاريخ 2018/2/12
11- الكتاب رقم: 1314- 1953/و تاريخ 2017/9/15
12 - كتاب رقم: 1782-1733/و تاريخ: 2017/7/17

المتبادل بشهادات المطابقة مع الجهات المعنية في جنوب افريقيا، وكتاب جمعية الصناعيين اللبنانيين التي تُفضل تطبيق اللائحة السلبية المُعتمدة مع إيران وتركيا ولِمُهلة أطول.

- **مذكرة تفاهم بين لبنان والصين:**

استطلاع رأي جمعية الصناعيين واتحاد الغرف بخصوص مذكرة التفاهم الموقعة بين لبنان والصين للترويج المشترك للتعاون في إطار الحزام الإقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحرية للقرن الواحد والعشرين، الموقعة في بكين بتاريخ 2017/9/8 ولائحة السلع المتفق عليها. ومتابعة النتيجة مع وزارة الإقتصاد والتجارة وايداعها كتاب الجمعية التي لا يوجد لديها أي مُلاحظات بهذا الشأن بل أمور تتعلق بِدخول المُنتجات اللبنانية الى الصين والإستثمار في مجالات تؤمن إنسياب البضائع اللبنانية .

- **لجنة مشتركة للتجارة والإستثمار بين لبنان وتشيلي:**

ايداع وزارة الإقتصاد والتجارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين كتاب وزارة الخارجية والمغتربين رقم 9/1531 تاريخ 2017/12/20 المتعلق بكتاب وزارة العلاقات الخارجية في جمهورية التشيلي – المُديرية العامة للعلاقات الإقتصادية الدولية – بتاريخ 11 آب 2017، المُرْفق بمشروع مُذكرة تفاهم - مُعدَّل - مُقْترحة إنشاء لجنة مشتركة للتجارة والإستثمار بين لبنان وتشيلي، تهدف هذه المُذكرة الى إنشاء آليات تسمح بتطوير التبادل التجاري، وتعزيز العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

- **مذكّرة تفاهم بين الجمهوريّة اللبنانيّة و جمهورية بينِين**

ايداع وزارة الخارجية والمغتربين مشروع مذكّرة التفاهم للتعاون التجاري والصّناعي والحرفي بين الجمهوريّة اللبنانيّة وجمهورية بينِين، المُقترحة من جمهورية بنين لتعزيز التعاون الإقتصادي بين البلدين والتي لا تعني وزارة الصناعة بشكل مباشر بل تتناول العديد من المجالات الأخرى (كتاب رقم 3700–3557/و تاريخ 2017/12/6).

- **اللجنة العليا الأردنية اللبنانية المشتركة:**

إيداع الجهات المعنية كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة رقم 2018/53 تاريخ 2018/1/4 المتعلق باستكمال التحضيرات لاجتماعات الدورة الثامنة للجنة العليا الأردنية – اللبنانية المشتركة، التي عقدت في بيروت خلال شهر شباط عام 2018. وايداع وزارة الإقتصاد والتجارة مشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي بين لبنان والاردن.

- **اللجنة اللبنانية العراقية:**

➢ متابعة اجتماعات الدورة الثانية مع وزارة الإقتصاد والتجارة وافادتها بموافقة الجهات المعنية على إقتراح الجانب العراقي التوقيع على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتقني في مجال المقاييس والمواصفات وتقييم المطابقة. وايداعها كتاب جمعية الصناعيين اللبنانيين ويتضمن تراجع حركة التصدير الى السوق العراقية بسبب بعض الإجراءات مع

طلب منح السلع اللبنانية معاملة تفضيلية على غرار السلع الأردنية من أجل تسهيل التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين.

- ايداع وزارة الإقتصاد والتجارة اسمي ممثلي معهد البحوث الصناعية وليبنور في الإجتماع الثاني للجنة اللبنانية العراقية المزمع عقده في بغداد وشكوى المعهد بخصوص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من مشروع المذكرة وتتعلق باختصاصه وعدم استطلاع رأيه.

- **التبادل التجاري بين لبنان وكولومبيا:**

تعميم كتاب وزارة الإقتصاد والتجارة رقم 2016/12888 المتعلق بتعزيز التبادل التجاري بين لبنان وكولومبيا الى الجهات المعنية بخصوص التفاوض على اتفاقية تحديد كمية السلع التي ينوي كل جانب تصديرها أو ما يعرف بال (Partial scope Agreement (PSA، واستطلاع رأيها حول التوقيع وإبلاغ وزارة الاقتصاد والتجارة بالنتيجة.

- **التعاون الدولي في مسائل التعدين بين لبنان وفنزويلا:**

استطلاع رأي جمعية الصناعيين اللبنانيين بخصوص قائمة وزارة خارجيَّة فنزويلا البوليفاريَّة بشأن التعاون الدولي في مسائل التعدين ومجالات التعاون المقترحة.

- **مذكرة تفاهم بين لبنان وأرمينيا**

إفادة وزارة الاقتصاد والتجارة بموافقة وزارة الصناعة على مشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة التنمية الاقتصادية والاستثمار في أرمينيا ووزارة الصناعة في لبنان المرفق بمذكرة سفارة أرمينيا في بيرون رقم 2018/27/304 تاريخ 2018/4/5.

- **الهدف الثالث : رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية داخلياً وخارجياً باستمرار وثبات :**

- إقرار منع استعمال مواد ملونة في صناعات المخللات.[13]
- تفعيل متابعة عدد من الملفات والشكاوى مع وزارة الإقتصاد والتجارة منها رسوم جمركية وضعتها السودان وتعيق التصدير، طلب شركة وضع إسم وعنوان المستورد على الصناديق الخارجية والعبوات الداخلية، عقبات تعترض تسجيل مصنع شركة لدى السفارة المصرية، خطة لبنان للمشاركة في المعارض والأسواق الدولية للعام 2018، وإبداء إقتراحات تساهم في دعم الصناعة الوطنية وتعزيز صورة الجهة المنتجة في السوق الخارجي [14].

[13] قرار وزير الصناعة رقم 1/119 تاريخ 2017/9/15

[14] كتاب رقم 605 – 527/و تاريخ 2018/3/19

## 1- تشجيع الصناعات الوطنية على التخصص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية:

المشاركة في المؤتمر العلمي المنظّم بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لتقدّم العلوم (LAAS) بتاريخ 2017/4/7 وتقديم وزارة الصناعة ورقة عمل عن النانوتكنولوجيا وإطلاق شعار "ابتكر في لبنان" بديلًا عن شعار "صنع في لبنان" للسنوات العشرين القادمة.

## 2- العمل على تفعيل الأجهزة المعنية بالجودة:

➢ معهد البحوث الصناعية:

- التنسيق الدائم بين الوزارة والمعهد يتفعل باستمرار بحضور جلسات مجلس ادارته وتنفيذ المقررات الصادرة عنه والإشراف على أنشطته والتعاون في مجال الفحوصات على العينات التي يأخذها المهندسون من منتجات المصانع للتثبت من جودتها وإقامة ورش عمل مشتركة.
اصدار وزير الصناعة القرار رقم 1/17 تاريخ 2018/2/26 لتعديل المادة السادسة من القرار رقم 1/114 تاريخ 2016/8/8 المتعلق بالإجراءات والمستندات الواجب تأمينها لطلب الحصول على شهادة صناعية لمصانع تكرير وتعبئة المياه بحيث تقبل فحوصات العينات الصادرة عن المختبرات الصادرة عن معهد البحوث الصناعية ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية – نشر في الجريدة الرسمية عدد 10 تاريخ 2018/3/8.
- توقيع اتفاقية تعاون بحثي بين الوزارة والمعهد قضت بتحويل مبلغ 180 مليون ليرة لبنانية من موازنة الوزارة مخصصة للدراسات إلى المعهد لإجراء أبحاث ودراسات محددة في الاتفاقية التي تجدد سنويا. بانتظار الموافقة النهائية لديوان المحاسبة.

➢ مجلس إدارة المجلس اللبناني للاعتماد:

عقد مجلس إدارة المجلس اللبناني للاعتماد اجتماعا بتاريخ 2018/2/13 أحيل فيه مشروع مرسوم تنظيمي على أعضاء مجلس الإدارة لإبداء ملاحظاتهم خلال مهلة شهر ثم عقد اجتماع ثان في 2018/3/13 لمناقشة التعديلات المقترحة وتم إنجاز المشروع وأودع مجلس شورى الدولة بموجب كتاب وزير الصناعة رقم 1674-1519/و تاريخ 2018/5/16 وقد أعيد المشروع الى الوزارة لاستكمال بعض المستندات.

➢ مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية:

متابعة تفعيل البعد التدريبي في المؤسسة اضافة الى العمل على المواصفات والقواعد الفنية.

## 3- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

➢ إيداع الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء مشروع قرار حول إنشاء هيئة حوار للصناعة الوطنية بين القطاعين العام والخاص بعد عرضه على مجلس الخدمة المدنية ومجلس شورى الدولة. تهدف الهيئة الى تحسين بيئة الاعمال للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة إنتاجيتها وصادراتها ورفع مستوى منتجاتها وتسويقها من خلال مفهوم التخصصية والتصنيع التكاملي( كتاب رقم 1820- 161/ص تاريخ 2018/5/28).

- ترأس مدير عام وزارة الصناعة وفدا ضم مسؤولين في الوزارة وفي اليونيدو وفي قطاع الخشب والمفروشات في لبنان، قاموا بزيارة الى اليابان لمدة أسبوع بين 21 و2017/10/29، بهدف تنمية القدرات البشرية في قطاع الصناعات الخشبية والمفروشات. وقد شملت الجولة مدينة تاكاياما التي تعتبر واحدة من أهم المناطق الصناعية في قطاع الخشب في اليابان، ومدينة ناغويا حيث حضر الوفد افتتاح معرض موكينتن 2017 العالمي لصناعة الآلات الصناعية الخاصة بصناعة الخشب، والقيام بجولة في مصنع ماكيتا لصناعة الأدوات الصناعية. إضافة الى زيارة مصنع كاشيواغي كو لصناعة الكراسي والطاولات، ومتحف هيدا للأعمال الخشبية والمعهد المهني لتعليم مهنة النجارة في تاكاياما.

- **الهدف الخامس : تشجيح الصناعات الخضراء:**

شارك مدير عام وزارة الصناعة وفريق عمل من الوزارة مؤلف من أربعة مهندسين في ورشة عمل حول سبل تأمين سلامة إستعمال المواد الكيميائية وحمايتها، عقد في ليماسول – قبرص من 21 الى 2018/3/23.

**1- التنسيق مع وزارة البيئة لجعل الصناعات صديقة للبيئة:**

- في إطار الإلتزام بالمهل القانونية للترخيص للمؤسسات الصناعية وفقا لمضمون المادة 12 من المرسوم رقم 2002/8018 المتعلق بتحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها، أحيل كتاب وزير الصناعة رقم 2961-223/ص تاريخ 2017/10/2 على وزارة البيئة لتفعيل الكشوفات المشتركة لمندوبي لجان الترخيص المختصة المولجين بإبداء الرأي بطلبات الترخيص المقدمة للوزارة في ما يتعلق بالطلبات التالية: إنشاء مؤسسة صناعية/تعديل ترخيص/ إستثمار مؤسسة صناعية/ تجديد ترخيص، وذلك بهدف كسب الوقت ولخلق نموذج موحد أكثر فعالية ومهنية تجاه الإدارة وتجاه المؤسسات مع الإلتزام بالنصوص القانونية.

**2- متابعة موضوع التلوث في نهري الليطاني والغدير:**

بعد متابعتها الحثيثة لهذا الموضوع ونتيجة للتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالمعالجة، ونظرا لعدم الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الوزارة بهذا الخصوص،

أصدرت وزارة الصناعة القرارات التالية:

- رقم 6323 تاريخ 2017/5/3 و رقم 6450 تاريخ 2017/7/7 لتنبيه 261 مصنع مرخص في البقاع لوقف تلوث نهر الليطاني.
- رقم 6324 تاريخ 2017/5/3 و رقم 6573 تاريخ 2017/9/18 لطلب تسوية أوضاع 117 مصنع غير مرخص.
- القرارات من 6744 الى 6761 تاريخ 2018/12/7 إقفال 27 مصنع ملوث في الليطاني.

- **الهدف السادس : تشجيع صناعات المعرفة الجديدة:**

**1- تشجيع الابتكار والأبحاث والمشاركة فيها :**

- الاستمرار بدعم عمل برنامج رعاية انجازات البحوث الصناعية – ليرا. ورعاية حفل توزيع جوائز الدعم للشباب الجامعي عن المشاريع البحثية الصناعية لعام 2018 وعددها 46 منفذة في الجامعات بالاشتراك مع المؤسسات الصناعية في فندق لو رويال في 2018/5/15، والذي نظمه برنامج انجازات البحوث الصناعية اللبنانية (ليرا)، الذي تشرف عليه وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والمجلس الوطني للبحوث العلمية وبدعم من مصرف لبنان .

- دعم نشاطات الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم (LAAS) ومنها رعاية المؤتمر السنوي للجمعية كما المؤتمر السنوي للجامعة المبادرة للأعمال واعتبارها شريكاً رئيسا من أجل مواءمة الأبحاث والدراسات مع حاجات سوق العمل.

**2- مساندة القطاعات التي ترغب في التقدم التكنولوجي:**

- متابعة الاجراءات التنفيذية لمشروع دعم الصناعات الابداعية وتجمعاتها(وتحديدا المفروشات في الشمال والمجوهرات في برج حمود) بالتعاون مع يونيدو.

- مشروع دعم الصناعات الصغيرة والحرفية بالتعاون مع يونيدو بتمويل نمساوي ( 350 ألف يورو).

**3- تحول وزارة الصناعة إلى مركز أبحاث:**

إنجاز أكثر من أربعين بحث ودراسة بمختلف المجالات العلمية والفنية والاقتصادية والصناعية.

**4- إتفاقية تعاون بحثي مع معهد البحوث الصناعية:**

الاتفاق على قيام معهد البحوث الصناعية بوضع أبحاث في محالات صناعية حددتها الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان التي أعلنتها الوزارة عام 2015 مقابل 180 مليون ليرة لبنانية سنويا تؤخذ من اعتماد الدراسات في موازنة الوزارة.

- **الهدف السابع : الإعلام من أجل الصناعة:**

- شاركت وزارة الصناعة وتحت رعايتها في معرض: Beirut International Beer Event من 21 الى 2017/9/23 في ميدان سبق الخيل، وتم إشغال (جناح/Stand) خاص لمساعدة الجمهور وتزويدهم بالمعلومات اللازمة حول فتح مصانع جديدة ومحاولة إيجاد الحلول

لمشاكلهم. كما تم توزيع الخطة الإستراتيجية التي تتناول تطوير القطاع الصناعي بالإضافة الى توزيع دليل القطاع الغذائي وغيرها من مطبوعات ومنشورات صادرة عن الوزارة على المهتمين بتقديمات القطاع الصناعي.

- إصدار الطبعة الرابعة من دليل الصناعات الغذائية بالتعاون مع شركة بروأكتيف في شهر كانون الثاني 2018.

- التحضير جار لتحديث الدليل وفق أرقام واحصاءات 2017 لاصدار الطبعة الخامسة للعام 2018-2019 . وقد سلمت الوزارة الشركة معلومات الاتصال بالمصانع الغذائية المحدثة.

- تعميما لهذه التجربة لتشمل قطاعات صناعية اخرى، وبعد موافقة الوزارة على صدور دليل جديد مختص بمواد البناء، تم تسليم شركة بروأكتيف معلومات الاتصال بالمصانع ذات العلاقة واقتراحا لاجراء عشر مقابلات تسويقية مجانية اخرى.

- يشارك مختلف الموظفين وفق مسؤولياتهم واختصاصاتهم في مقابلات اعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة لتوفير المعلومات وشرح التوجيهات.

- دعما لتشجيع قوننة أوضاع المصانع اللبنانية وتنظيمها لاسيما منها المصانع في الارياف والمناطق البعيدة عن العاصمة تم استحداث خدمة تسويق مجانية للمصانع النظامية المرخصة واتاحة الفرصة للاعلان عن نجاحاتها والتسويق لمنتجاتها على صفحات الدليل التسويقي بمعدل 10 قصص نجاح سنويا وفق موضوع كل دليل، ويجري اختيار المصانع المستفيدة موضوعيا بناء على كشوفات المهندسين المختصين وتقاريرهم المرفوعة حول تقدم العمل في هذه المصانع الى المدير العام.

يجدر التنويه، في هذا الاطار، الى أن تمويل اصدار الدليل يتم عبر الدعم الاعلاني الذاتي من قبل شركة بروأكتيف وتحصل الوزارة مجانا على ألفين وخمسمئة نسخة( تم تخفيض العدد هذه السنة من 3000 بسبب تكبير حجم الدليل وزيادة عدد الصفحات بما يوازي الضعف وتدني دخل السوق الاعلاني للشركة) من كل دليل يصدر توزعه الى نشراتها ومستندات وشروط الترخيص في مختلف المعارض التي تشارك فيها. ويشهد الدليل تطويرا دائما في الشكل والمضمون بما يحاكي الاحتياجات ويلبي الطموحات.

- اطلاق الحملة الاعلامية – الاعلانية الجديدة للوزارة بالتعاون مع جمعية الصناعيين بتاريخ 2018/4/4 تحت عنوان " الصناعة قضية وطنية ورهان رابح" في مؤتمر صحفي في مقر الجمعية. تهدف الحملة الى الاضاءة والتذكير بالدور المحوري للصناعة في نهضة الاقتصاد الوطني وتسيير عجلة الانتاج والنمو.

- ايداع جمعية الصناعيين مبادرة تسويقية جديدة لإنتاج أفلام توثيقية بعنوان "صنع في لبنان" تتناول تعريف اللبنانيين المقيمين والمغتربين على الصناعات والمصانع اللبنانية والترويج لها عبر وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الإجتماعي، وطلب تعميم مضمون هذه المبادرة وحث الصناعيين المنتسبين على التعاون مع فريق العمل المعني بما يصب في مصلحة الصناعة اللبنانية (كتاب رقم 188-160/و تاريخ 2018/1/16). وإيداع إدارة التلفزيونات التالية: TL،NBN، MTV، LBC ، OTV، المنار، المستقبل والجديد نسخة عن الفيلم وطلب بدء بثه من 2018/4/10 ( كتاب رقم 1177-108/ص تاريخ 2018/4/4).

- توجيه إنذار إلى شركة الدليل الصناعي( إيديكو) لوقف زج اسم وزارة الصناعة في أي تعامل لها مع المواطنين بعد أن تبين أن موظفي هذه الشركة يدعون أنهم موظفين في وزارة الصناعة

ويقومون باستغلال اسم الوزارة لطلب مبالغ مالية لقاء اشتراكات سنوية( كتاب رقم 1735-156/ص تاريخ 2018/5/21). ومراسلة جمعية الصناعيين اللبنانيين لابلاغها قرار وقف رعاية وزارة الصناعة دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية الصادر عن الشركة المذكورة وطلب تعميم القرار الى المنتسبين والابلاغ عن أي شكوى بهذا الخصوص( كتاب رقم 1734-155/ص تاريخ 2018/5/21).

- إلتزاما بالشفافية التامة، يجري نشر نفقات الوزارة إضافة إلى موازنتها السنوية على موقعها الالكتروني.
- التطوير مستمر ودائم للموقع الالكتروني للوزارة وباتت منشورات الوزارة وقراراتها وانشطتها ايضا على الصفحة.